مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الدين والتنمية:
أي دور للقيم والممارسات الدينية في دعم التنمية بالعالم الإسلامي؟

نبيل زكاوي
باحث مغربي

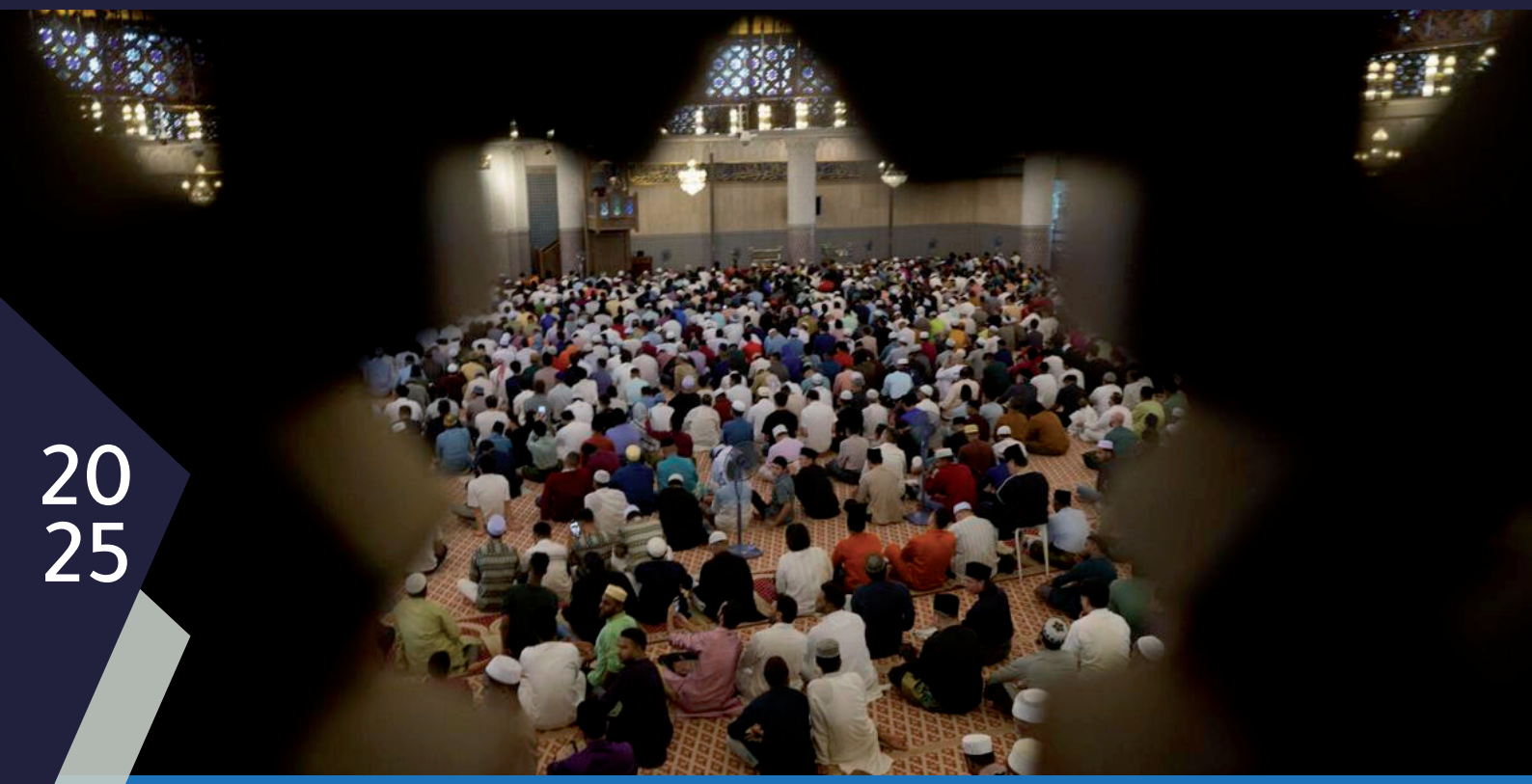

2025

- **بحث محكم**
- **قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة**
- 2025-02-03

جميع الحقوق محفوظة © 2025

الدين والتنمية:

أي دور للقيم والممارسات الدينية
في دعم التنمية بالعالم الإسلامي؟

مقدمة:

يشكل العالم الإسلامي الجزء الأكبر من العالم الثالث، ويتزايد عدد المسلمين بسرعة كنسبة من سكان العالم، لكن التنمية ظلت في هذه الرقعة الجغرافية المهمة راكدة أو بطيئة، حيث يعيش غالبية المسلمين في مناطق بحاجة إلى التنمية، ويشكلون مجتمعات أكثر حرمانا اجتماعيا واقتصاديا على المستوى العالمي.

بخلاف ذلك، خلف الإسلام ثلاثة عشر قرناً من التأثير المستمر والفعال على حياة المجتمع... ومبادئه تنظم ليس فقط القواعد الأخلاقية والمعنوية لسلوك الفرد في الأسرة والمجتمع، بل وحياته الشخصية والاقتصادية والاجتماعية. في نظر المؤمنين، الإسلام ليس مجرد نظام ديني، بل هو ‹أسلوب حياة›[1]. كما أن المفهوم الإسلامي للسعي في الدنيا يجعل اهتمام الإنسان بترقية مجتمعه واهتمامه ببيئته أمرا مهما[2]، وهو ما يحيلنا إلى التساؤل حول آفاق اللقاءات الملموسة بين التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتقاليد الدينية الراسخة في العالم الإسلامي؛ إذ إن أهمية الدين في العالم الإسلامي، تفرض دراسة علاقته بالتنمية بشكل منهجي. وفي هذا السياق، يبين موضوع هذا البحث أهمية الدين في المجال العام، ويسعى من الناحية النظرية إلى اكتشاف ‹إدخال الدين› في مناقشات سياسات التنمية، ومن الناحية العملية إلى تسليط الضوء على التفاعل والتقاطع بين الدين والتنمية بوصفه أحد الشواغل الإنمائية المهمة. وهكذا تسعى الدراسة إلى التفكير في كيفية التوفيق بين الإسلام والتنمية، وكيفية تحويل القيم والممارسات الإسلامية، باعتبار الدين خبرة إنسانية، إلى ممارسات تنموية.

لأجل ذلك تجادل الدراسة بأن القيم والممارسات الدينية يمكن أن تساعد على التنمية في دول العالم الإسلامي، وليست بالضرورة عقبات أمام تحقيق مجتمع واقتصاد حديث وعقلاني، حيث إن الأساس المنطقي الرئيس للتعامل مع الدين يكمن في النتائج المخيبة للآمال للإستراتيجيات التنموية العلمانية المجربة في دول العالم الإسلامي والشعور بأن الدين يمكن أن يكون له دور إيجابي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن الدين قد يعمل على إصلاح هذه الفجوة والمساعدة في التغلب على بعض العجز المسجل في هذه البلدان في أعقاب تحولها النيوليبرالي.

وتكثف هذه الإشكالية مجموعة أسئلة من قبيل: كيف يمكن أن يشكل الدين موردا خارجيا قادرا على معالجة الخصاص التنموي في البعدين الاجتماعي والاقتصادي؟ وهل يمكن استنباط أسس دينية ذات طابع فيبري لرأسمالية مستقلة تكون كنموذج تنموي في دول العالم الإسلامي؟ ثم ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الدينية الإسلامية، من قبيل مؤسستي الزكاة والوقف في تقديم الخدمات الاجتماعية؟ وكيف يمكن النظر إلى هذه المؤسسات بوصفها «عمليات إنتاجية»؟ ثم كيف يمكن إعادة تشكيل العمل كشكل من أشكال العبادة الدينية في إطار نهج «الإقتصاد الروحي» بوصفه أسلمة لليبرالية الجديدة؟

---

1 E. M. Primakov, »Islam and Processes of Social Development of Foreign Countries in the East«, **Soviet Review**, Vol 22, Num3, 1981, p 5

2 إبراهيم أحمد عمر، **فلسفة التنمية: رؤية إسلامية**، (هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992)، ص 36

من الناحية المنهجية، تنطلق الدراسة في محور أول من مراجعة نقدية للأدبيات التي تبني التنمية باعتبارها تقع ضمن المجال العلماني، بعيدًا عن الدين، ثم تبين كيف صارت دراسات وممارسات التنمية في العقود الأخيرة تكتشف الدين وتؤكد على التداخل والتقارب بينهما. وفي إطار نهج للتنمية المتكاملة سيتم الوقوف على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الممارسات والقيم الدينية الإسلامية في توليد التدخلات التنموية على المستوى الاجتماعي (في محور ثان) وعلى المستوى الاقتصادي (في محور ثالث).

أولا- الدين والتنمية: من التنافر إلى التعاون

ظل الدين لمدة طويلة هامشيا في دراسة التنمية، ونزعت الأوساط العلمية إلى إهماله على نطاق واسع. وفي هذا الإطار اتجه الفكر السوسيولوجي التقليدي إلى ترجيح القطيعة بين الدين والتنمية، حيث قامت رؤية أوغست كونت (Auguste Comte) الوضعية على النظر إلى الدين كعائق أمام التقدم. وتوقعت اتجاهات أخرى أن يؤدي تحديث المجتمعات إلى تضاؤل تأثير الدين، وفي مقدمتها الوظيفية الكلاسيكية التي استمدت تفسيرا لذلك من أفكار إميل دوركايم، مفاده «أن عموم الناس بدأوا يهجرون الكنائس تدريجيا عندما أخذت المجتمعات تتجه نحو التصنيع بفضل عملية التمايز الوظيفي والتخصص، حيث جرى بالتدريج استبدال الدور الشامل للكنائس في مجالات التعليم والصحة والرفاه العام، بمؤسسات أخرى تقدم سلسلة خدمات عامة واسعة»[3].

ويعد العمل الشهير لمؤسس سوسيولوجيا الأديان والتدين ماكس فيبر (Max Weber)، والذي أصدره في مطلع القرن العشرين والموسوم ب›الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية‹ أول منجز علمي يربط بين الدين والنمو الاقتصادي باعتبار هذا الأخير جوهر التنمية، ومع ذلك فالباحثون الذين جاءوا من بعده لم يسيروا على خطى أطروحته ولم يحاولوا استكشاف آفاق تطويرها، حيث مالت أدبيات دراسة التنمية إلى التعامل مع الأخيرة كمفهوم علماني يهتم على خلاف الدين بالشؤون الدنيوية، لعل أقلها الاقتصاد. وظلت العلوم الاجتماعية تستبعد أي رابط بين الدين والتنمية، فكان يتم التعامل مع الدين والاقتصاد كحقيقتين منفصلتين، وكان يُنظر إلى الإيمان على أنه غير ذي جدوى بالنسبة إلى عمل الاقتصاد من منطلق أنه في الغالب مسألة شخصية، بل تمسك البعض بفكرة إعاقة الدين للنمو الاقتصادي.

وتتمحور أطروحة فيبر حول الدور المركزي للأخلاق البروتستانتية في تطور الرأسمالية، وتكمن أصالتها في كونه قد بين من خلالها «أنّ الدين يمكن أن يلعب أدوارًا كبيرة في تحقيق التنمية والنهوض الحضاري. وقد اعتبر من خلال دراسته أنّ الدين لا يمكن النظر إليه باعتباره ›ميتافيزيقا‹ أو أفكارًا تراثية ماضوية، أو حتى قوة محافظة (كما كان يدعي ذلك، الماركسيون)، بل إنّه عامل من عوامل التغيير، بدليل أن فيبر في تتبعه للفكر الديني البروتستانتي -تحديدًا-، وجد أن المذهبية البروتستانتية تدفع أتباعها، إلى حب العمل وإلى جمع الثروة وتحقيق النجاح الفردي، على عكس المذهبية الكاثوليكية التي تنحو نحو قيم المحافظة والاستكانة والقبول بالأمر الواقع»[4]. وفضلا عن ذلك، فهذه القيم البروتستانتية تشجع المشروعات الاقتصادية ونمو البورجوازية والرأسمالية والثراء الاقتصادي...ولهذا، فمن الناحية التاريخية تطورت الدول البروتستانتية اقتصاديا بصورة أسرع من الدول الكاثوليكية، وحققت الرخاء الاقتصادي بمستويات مرتفعة[5].

---

3 بيبا نوريس ورونالد إنغلهارت، **مقدس وعلماني: الدين والسياسات في العالم**، ترجمة وجيه قانصو وأحمد مغربي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياست، 2018)، ص ص 167-168

4 رشيد جرموني، جدل الدين والتنمية في الأديان العالمية، **مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث**، 10-09-2015، شوهد في: 15-02-202، https: //bit.ly/3UNarKv

5 صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة: **التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993)، ص 142

وإلى جانب هذه المماثلة، رأى فيبر أن الديانات الآسيوية الشرقية عملت على إبطاء عجلة التغيير، و«تتمثل فرضية فيبر في أن تلك الديانات والثقافات (الكاثوليكية، وحتى الهندوسية والبوذية) التي تؤكد على معاداة المادية و‹الأخروية› وتركز على الروحانية، تثبط ريادة الأعمال وتكوين الثروة، وبالتالي تعمل بمثابة كابح للتنمية الاقتصادية»[6].

لقد كانت أطروحة فيبر مذهلة ومقنعة، كان صعود الرأسمالية متجذرًا في الأخلاق البروتستانتية (خاصة الكالفينية) والتصرفات الثقافية المصاحبة التي شددت على أهمية العمل الجاد وخلق الثروة (لمجد الله) والاقتصاد[7]. فالأخلاق البروتستانتية هي أخلاق دينية للعمل والادخار والاستثمار، تتعلق بسلوك الأفراد في أدائهم الاقتصادي... (وهي)، إلى حد ما، تعتبر الدين أداة للتنمية الاقتصادية، وتنظر إلى القيم الدينية على أنها حاسمة للأساس الأخلاقي للاقتصاد[8]؛ إذ كانت البروتستانتية، ولاسيما الاتجاه التطهري البيوريتاني منها، المنبع الأساسي للنظرة الرأسمالية في المجتمعات الغربية الحديثة، وكان أولئك المبادرون بالمشروعات التجارية من أتباع الزعيم البروتستانتي كالفن. وكانوا في اندفاعهم لتحقيق النجاح، الذي أسهم في انطلاق التنمية الاقتصادية الغربية، يصدرون عن رغبة في خدمة الله، وكان النجاح المادي المالي بالنسبة إليهم علامة من علامات العناية الإلهية[9].

وعلى الرغم من أهمية أطروحة فيبر، تمكست بعض الأعمال ضدًّا عليها بفكرة تعارض الدين مع التنمية، ومن جملة ذلك أن ذهب (W. Arthur Lewis) في عمله الأساسي لعام 1955 ‹نظرية النمو الاقتصادي إلى القول إن «ميل الدين إلى تفضيل الوضع الراهن في العلاقات الاجتماعية يجعله عادة عائقاً أمام التغيير في أي اتجاه، سواء كان يساراً أو يمينا، حيث الدين لا يدعم النمو ولا الانحلال، بل يدعم الاستقرار الاجتماعي»[10]، غير أنه استدرك حينما اعتبر أن بعض الأعراف الدينية يمكن أن تتوافق مع النمو الاقتصادي، حيث يتوقف ذلك على مبادئ كل دين بعينه، «فإذا شدد دين ما على القيم المادية، وعلى العمل، وعلى التوفير والاستثمار الإنتاجي، وعلى الصدق في العلاقات التجارية، وعلى التجريب وتحمل المخاطر، وعلى تكافؤ الفرص، فسيكون ذلك مفيدًا للنمو. في حين أنه بقدر ما يكون معاديًا لهذه الأشياء، فإنه يميل إلى تثبيط النمو»[11].

وجادل لورانس هاريسون ((Lawrence Harrison في عمله المثير للجدل عام 1985 بعنوان ‹التخلف هو حالة ذهنية›، بأنه في حالة أمريكا اللاتينية كانت الثقافة في معظم بلدان القارة عائقًا رئيسا أمام التنمية، وهي

---

6 Rumy Hasan, *Religion and Development in the Global South*, (Cham: Palgrave Macmillan, 2017), p 5-6

7 Ibid, p 4-5

8 Berma Klein Goldewijk, «Religion and International Development Policies: An Orienting Framework», in: Berma Klein Goldewijk, (ed), *«Religion, International Relations and Development Cooperation*, (Wageningen: Wageningen Academic Publishers, 2007), p 331

9 أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 582

10 W Arthur Lewis, *The Theory of Economic Growth*, (London and New York: Routledge, 2003), p 103

11 Ibid, p 105

ثقافة مستمدة بقوة من الكاثوليكية في القارة[12]، وهو بذلك يعيد تأكيد ما ذهب إليه فيبر بخصوص مناهضة الأخلاق الكاثوليكية للنمو الاقتصادي.

وفي الوقت الذي أظهر الدين مرونة كبيرة، كما يتضح من الصحوات الدينية الكبرى في جميع أنحاء العالم، عاد الدين في السنوات الأخيرة إلى أجندة التطوير الأكاديمي في موجة اهتمام استثنائية، وبذلك لم يعد الدين من المواضيع المحرمة في دراسات التنمية، وقد نبع ذلك من أنه كما لا يمكن أن يخلو فهم التنمية من استحضار السياق السياسي مثل الإيديولوجيات، لا يمكن كذلك تجاهل أهمية السياق الاجتماعي، بما في ذلك الحماسة الدينية، في فهم هذه العملية مهما بدت أنها علمانية.

فعلمنة العقل، التي قادت إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي في السياق الأوروبي، لم تعد شرطا ضروريا في أجزاء العالم التي ماتزال متخلفة، خاصة وأن الدين في هذه المناطق يشكل بقوة حياة الناس؛ لأنهم يدمجون عقائدهم في جوانب أخرى من حياتهم. وبهذا يمكن أن توجِد معتقدات الدين وسماته الثقافية مداخل تلائم النمو الاقتصادي، وتؤثر بالتالي على مسار المجتمع من حيث تطوره.

لكل ذلك، لم يعد خطاب التنمية في العالم النامي يتأثر فقط بأفكار تمكين الفقراء ورفض التبعية لمراكز رأس المال العالمية، وإنما صار يستدمج المشاعر النضالية للدين مع الرغبة في عدالة التنمية بما يعنيه ذلك من تكافؤ للفرص بين من يملكون ومن لا يملكون. وعلى ذلك «لا يتم استحضار الأفكار الدينية كوسيلة لاستيعاب التنمية النيوليبرالية، بل كجزء من مبادرة شعبية تهدف إلى إضفاء الطابع الإنساني على التنمية وتعبئة الفقراء لتأكيد حقوقهم في مواجهة مختلف أصحاب المصلحة الآخرين الذين يسعون إلى تعظيم مكاسبهم في عملية التنمية»[13].

إن عودة الدين إلى دراسات التنمية بشكل مثير ممهورة بالعديد من الأفكار التي جعلت الدين مطلبا أساسيا في دراسات التنمية، فربطت بين المجالين، وجعلت بينهما علاقة استلزام. وفي هذا الإطار، اعتبر بعض الباحثين بأنه «غالبًا ما ترتبط قيم المجتمع بالقيم الدينية وأنظمة المعتقدات. ولذلك، فإن التنمية الجيدة يجب أن تأخذ في الاعتبار القيم الدينية التي يحملها المجتمع..»[14]، وتكف عن أن تجري سياساتها على نطاق واسع كتدخلات في المجتمعات بطرائق ممنهجة خارجية وغير أصيلة. وعلى نهج ذلك، ذهب البعض الآخر

12 Rumy Hasan, p 10

13 Moncef Kartas, »Kalinga Tudor Silva, Reflections on the Role of Religion and Faith in Development Discourse and Practice«, in: Gilles Carbonnier, (ed), *International Development Policy: Religion and Development*, (Hampshire and New York, Palgrave Macmillan, 2013), p 215

14 Matthew Clarke, *Development and Religion: Theology and Practice*, (Cheltenham and Massachusetts: Edward Elgar Publishing Limited, 2011), p 11

إلى «أن التنمية الناجحة، بغض النظر عن كيفية تعريفها، لا يمكن أن تحدث إلا إذا كان التغيير الاجتماعي والاقتصادي يتوافق مع الأساس الأخلاقي للمجتمع»[15].

وإذا كانت التنمية قد ركزت في البداية على التحسينات المادية تبعا لطغيان البعد الاقتصادي فيها، فإنه مع تبلور مفهوم التنمية البشرية، أصبح كذلك البعد الروحي محط استهداف من قبل التدخلات التنموية، وفي إطار هذا التفاعل، حيث تأثير التنمية على الدين يحفز تأثير الثاني على الأول، ظهر بأن مسألة كيف يمكن للتنمية أن تستفيد من القيم الدينية التي يحملها الأفراد والمجتمعات هي المسألة المهمة، حيث «يمكن للدين والروحانية تقديم مساهمات أساسية في التنمية البشرية للمؤمنين الدينيين من خلال: (1) إعطاء الحياة معنى ميتافيزيقيًا وأملًا بالرفاهية، (2) المساعدة في تشكيل السلوك الفردي والجماعي فيما يتعلق بالثقافة وأسلوب الحياة والعمل، (3) تسهيل تنمية القيم الاجتماعية والتنموية والسياسية الإيجابية التي تشجع على تماسك المجتمع. باختصار، يمكن للدين والروحانية أن يكونا قوى اجتماعية وثقافية قوية وحميدة للتحفيز والشمول والمشاركة والاستدامة»[16].

إن التفكير لاهوتيا في التنمية يقود إلى فكرتين: الأولى تعتبر المفهوم الأصلي للتنمية أي التطور «مفهومًا دينيًا؛ لأنه أيضًا يتضمن الإيمان بوجود عالمين، يُشار إليهما باسم ‹المتطور› و‹النامي› على التوالي، حيث يكون الأول متفوقًا على الثاني ومعياريًا له»[17]، وهو الافتراض الذي ظلت التنمية تحافظ عليه من حيث إن الشمال كان نموذجًا يجب أن يتبعه الجنوب. أما الفكرة الثانية، فتذهب إلى أن تجارب العالم المتقدم وتحليلاته للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية وإمكانيات التغلب عليها، تمثل نماذج «خلاصية من حيث إنها لا تحتوي على وعد فحسب، بل تحتوي أيضًا على وصفة لتحقيق هذا الوعد. وخبراء التنمية هم ‹الكهنة› الذين يتوسطون بين العالمين. إن مهمتهم هي الحفاظ على فكرة أن المشاركة في التنمية واجب مقدس، ومن هنا التركيز المستمر على تعبئة الرأي العام»[18].

على نحو آخر، لم تكن عودة الدين أكاديمية فقط، وإنما كذلك برنامجية، فقد اشتبكت مختلف الأديان مع التنمية من خلال ممارسات المنظمات الدينية في المجالات الاجتماعية، وانفتاح الدول والمنظمات الدولية على الدين في تخطيط السياسات التنموية.

---

15 Scott M. Thomas, »How Shall We Then Live? Rethinking Religion, Politics and Communities in an Age of Global Terrorism«, in: Berma Klein Goldewijk, (ed), *Religion, International Relations and Development Cooperation*, Op Cit, p 70

16 Jeffrey Haynes, *Religion and Development: Conflict or Cooperation?* (Hampshire and New York: Palgrave McMillan, 2007), p 62

17 Philip Quarles van Ufford and Matthew Schoffeleers, *Religion & Development: Towards an Integrated Approach*, (Amsterdam: Free University Press, 1988), p 19

18 Ibid.

بالنسبة إلى المؤسسات الدينية، فقد كانت من خلال تقديم المساعدات للمحتاجين سباقة للعمل التنموي منذ وقت طويل حتى قبل قيام الدولة القومية واضطلاعها بالوظيفة التنموية. «فتاريخيًا، شاركت العديد من الجماعات الدينية في أنشطة خيرية، أو روجت لمثل هذه الأنشطة بين أتباعها من خلال مفاهيم مثل الزكاة بين المسلمين، وصنع الجدارة بين البوذيين، والصدقات، ومساهمات الكنيسة، وتمويل المبشرين بين المسيحيين»[19]. وفضلا عن استجابتها للفقراء، ساهمت بعض المنظمات في توفير خدمات اجتماعية أساسية، وعملت على تقديم خدماتها ليس فقط في بلدانها الأصلية، وإنما حتى خارجها في وقت «استمرت التنمية تحت عنوان العمل الإرسالي، خاصة في مجال التعليم والرعاية الصحية»[20].

وكرد فعل على الصحوة العالمية للدين، لم تعد الدول تتجاهل القضايا الدينية أو تواجهها كعقبة أمام تحقيق التنمية، «فمنذ أحداث 11 سبتمبر، اتضح لصانعي السياسات العلمانيين، ضمنًا أو صراحةً، أن الغالبية العظمى من سكان العالم متدينون، وأن التدين والتقوى آخذان في الازدياد، ويصبحان مرئيين بشكل متزايد في المجال العام، وأن الجماعات الدينية تتقدم أحيانًا بمطالب سياسية تتعارض مع وجهات النظر العالمية الليبرالية التي يدعمها الكثير من الفكر التنموي السائد»[21]، وكنتيجة لذلك أعادت العديد من الحكومات التعامل بشكل استباقي مع الدين في استراتيجياتها التنموية»[22].

كما كان لعودة الدين إلى الظهور على مستوى العالم تأثير أيضا على سياسات التنمية الدولية وعلى مسار التعاون التنموي، حيث اهتمت الجهات المانحة الكبيرة المتعددة الأطراف بانبعاث الدين، وعملت في ضوء ذلك على إعادة توجيه السياسات القائمة في مجال التنمية الدولية. وفي هذا السياق، شرع البنك الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي في العمل مع المنظمات الدينية، وتعزز هذا المسعى مع «المبادرة التي أطلقها في عام 1998 جيمس وولفنسون (James Wolfensohn)، رئيس البنك الدولي آنذاك، واللورد جورج كاري (George Carey)، رئيس أساقفة كانتربري آنذاك. ويتعلق الأمر بالحوار العالمي لتنمية الأديان (WFDD)، وكان أحد أهدافه المركزية هو تعزيز وتأكيد ونشر أوجه التآزر والغرض المشترك بين الأديان والمؤسسات التنموية التي تتصدى للفقر»[23]. وقد كان أحد الأحداث التي حفزت اهتمام البنك الدولي الأولي بالدين هو اكتشاف برنامجه البحثي ‹أصوات الفقراء› أن الزعماء والمؤسسات الدينية كانوا في كثير من الأحيان الأشخاص والمؤسسات الأكثر

19 Oscar Salemink, »The Purification, Sacralisation, and Instrumentalisation of Development Philip Fountain«, in: Robin Bush, R. Michael Feener, (eds), *Religion and the Politics of Development*, (Hampshire and New York: Palgrave McMillan, 2015), p 35

20 Thia Cooper, *A Theology of International Development*, (New York: Routledge, 2020), p.3 .

21 Matthew Clarke, p. 20

22 Philip Fountain, »The Myth of Religious NGOs: Development Studies and the Return of Religion«, in: Gilles Carbonnier et al, (eds), *International Development Policy: Religion and Development*, (New York: Palgrave Macmillan, 2013), p 11

23 Rumy Hasan, p 18

ثقة في البلدان النامية[24]. وفي ذلك اعتراف بأن المنظمات الدينية، سواء كانت هندوسية أو بوذية أو مسلمة أو مسيحية، غالباً ما تكون قريبة من الحياة اليومية للفقراء والبيئات التي يعيشون فيها. في هذا النهج، يتم التركيز على مساهمتها الإيجابية كمنظمات لديها القدرة على التعبئة من أجل التغيير. والنتيجة المتوقعة والتي لا جدال فيها في الغالب لهذا النهج، هي في كثير من الأحيان أن الدين هو مصدر إلهام لأولئك المعنيين ودعم اجتماعي في توفير الخدمات الأساسية.[25]

فبعدما وقف البنك الدولي والحكومات الغربية التي تقدم مساعدات تنموية على حقيقة أن المجتمعات الفقيرة هي كذلك مجتمعات دينية، أصبحت المنظمات القائمة على الإيمان في هذه الأخيرة جذابة بشكل متزايد كوكلاء لفائدة هؤلاء ليس فقط بسبب روابطها القوية بالمجتمعات المحلية، وإنما كذلك بفضل الإمكانات والفرص التي تتيحها؛ ذلك أن «التحفظ السابق الذي أبداه المانحون في التعامل (معها) قد تم استبداله الآن بفهم أوضح بأن المنظمات القائمة على الإيمان هي في نفس الآن جزء شرعي من المجتمع المدني ومدخل إلى المجتمعات المحلية والشبكات عبر البلدان والمناطق و(في كثير من الأحيان) إلى الخبرة في العمليات والتدخلات التنموية للمجتمع»[26].

ثانيا- الأبعاد التنموية لأبرز تعاليم الإسلام الاجتماعية:

عملية التنمية لكي تتحقق على أرض الواقع، لا بد أن تبدأ من الأصل أو من القاعدة؛ أي من الإنسان وتنتهي، في كل مرحلة من مراحلها المتصاعدة بالإنسان وللإنسان؛ أي من أجل الإنسان[27]. وفي هذا الإطار «تقوم الفلسفة الاجتماعية للإسلام على منظور القصد الإنساني، وإشباع الحاجات والرغبات والتمتع بالأشياء، وكذلك على أولوية المسؤولية الفردية والجماعية، كل ذلك ضمن المبادئ التوجيهية التي تعطيها القيم الإسلامية... ويقترح (الإسلام) التعاون المتبادل من أجل الصالح الخاص والعام من خلال الالتزام الاجتماعي والتضامن الاجتماعي والإيثار».[28]

ويكثف ذلك قيمة التكافل الاجتماعي التي ليست مجرد مبدأ إيماني أخلاقي بوصفه عطاء من الإنسانية، وإنما التزام بتغطية الضعف في المجتمع وتحقيق الرعاية الاجتماعية؛ وذلك من منطلق أنه «مسؤولية منوطة بأبناء كل مجتمع عن بعضهم البعض، فيقومون بسد حاجة المحتاج منهم وإعانته والتخفيف عنه حسب قدراتهم وإمكانياتهم المتوافرة لدى كل منهم، وكما أن الإنسان في الجملة يحتاج إلى غيره في مجال الزراعة والصناعة

24 Scott M. Thomas, p 69

25 Berma Klein Goldewijk, Religion and International Development Policies, p 325

26 Matthew Clarke, p.19 .

27 عبد الحميد الغزالي، **حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**، (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)، ص. 63

28 Odeh Rashed al-JayyOusi, *Islam and Sustainable Development: New Worldviews*, (Farnham: Gower Publishing Limited, 2012), p-p 142-143

والتجارة وغير ذلك من أوجه الحياة، فلا تتم سلعة من السلع أو خدمة من الخدمات إلا عن طريق مجموع أبناء المجتمع، وإذا فهم الإنسان ذلك فعليه أن يفهم أن المجموع إذا كان قويا، فإنه يستمد منه القوة والمجموع إذا كان ضعيفا معدما، فإن ضعفه أي ضعف المجتمع ومما به من فقر وفاقة سيعود عليه آجلا أو عاجلا»[29].

فالتكافل الاجتماعي رغم اعتباره جهد أفراد، إلا أنه في عمقه استثمار في المجتمع ككل؛ إذ من خلال مساهمته في تلبية جانب مهم من الاحتياجات الاجتماعية، فهو يساهم في الضمان الجماعي ويغطي بالتالي العجز في الكفالة الاجتماعية التي تضطلع بها الدولة؛ وذلك لأنه يوفر موارد كبيرة على مستوى المجتمعات المحلية تعزز من آثار برامج التنمية على الأفراد والجماعات.

إن مبدأ الإيمان بالتكافل هو مبدأ الإيمان بالإنسان...مبدأ الايمان بتفوق الطبيعة البشرية عن الطبائع الأخرى، وتميزها ب›روحية‹ العقل والادراك، أو بروحية إنسانية ما بعد الطبيعة المادية[30]، ولذلك فهو يحتل المرتبة الأكبر في التسلسل الهرمي لقيم الإسلام، وهو «لا يقتصر بالنسبة له على مجرد التعاطف المعنوي، بل التعاطف المادي بالتزام كل فرد قادر بإعانة أخيه المحتاج»[31].

وإذا كان مجتمع التكافل في صورته المثلى هو مجتمع الإحسان، فإنه «لا ينبغي النظر إلى دور الصدقات أو النفقات الاجتماعية والخيرية بشكل عام على أنها إضفاء الشرعية على وجود الفقراء والمحتاجين في المجتمع. على العكس من ذلك، ينظر الإسلام إلى وجود الفقر باعتباره أكبر مشكلة اجتماعية واقتصادية ويعادل الكفر. تلعب الصدقات دورًا حاسمًا في المجتمع الإسلامي في تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والتماسك الاجتماعي. وحتى عندما يتم تلبية الاحتياجات الأساسية وإزالة الفقر، فإنها تستمر في لعب دور مهم في التنمية المستدامة من خلال توفير الأموال للأوقاف الخيرية والصناديق الاستئمانين والمؤسسات لأغراض التعليم والرفاه العام»[32].

إن كل ما يحتاجه المجتمع -بعد هذا المبدأ- هو تنظيمه. وعدم تنظيمه لا يجعل المبدأ غير سليم، أو غير قابل للتطبيق في ذاته، كما إذا نعت هذا المبدأ بصفة تشكك في قيمته وصلاحيته، كأن يوصف بالرجعية أو بالتخلف؛ لأنه من الدين...فإن ذلك لا يقلل من شأنه ولا من اعتباره[33]، أو ليست الكفالة الاجتماعية/الضمان الاجتماعي التي تقوم بها الدولة قائمة على مبدأ التكافل العام نفسه بين من يملكون ومن لا يملكون؟ أو ليست هي سوى مأسسة له؟؛ إذ هي «ليست ضريبة التفوق في الدخل فحسب، وإنما هي التعبير العملي عن الأخوة العامة»[34]. ومع ذلك يبقى التكافل في إطار التلقائية الاجتماعية أكثر مردودية مادام يقوم على الحرية بدل

29 حسني عبد السميع ابراهيم، **المعالجة الفعلية لمشكلة الفقر في ظل الشريعة الاسلامية**، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 2009)، ص 275

30 محمد البهي، **الإسلام في حل مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة**، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1981)، ص 162

31 أسامة عبد المجيد العاني، **المنظور الإسلامي للتنمية البشرية**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص 50

32 Odeh Rashed al-JayyOusi, p 135

33 محمد البهي، ص 166

34 محمد باقر الصدر، **اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها**، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1981)، ص 700

إطاره المؤسساتي الذي ترعاه الدولة والذي ينطوي في مقابل ذلك على الإجبار. وتقوم أهمية التكافل الاجتماعي على مصدرين ثابتين ومستمرين هما الزكاة والوقف.

فمن جهة أولى، تعد الزكاة أبرز تعاليم الإسلام الاجتماعية، إذ تستخدم في البلدان الإسلامية كالتزام ديني خيري لتمويل ليس فقط الحاجيات الأساسية للفقراء، وإنما كذلك أنشطة من شأنها أن تساهم في التخفيف من الفقر والحد من التفاوتات الاجتماعية باعتبار ذلك جوهر مساعي التنمية.

وتعكس الزكاة تركيز الإسلام القوي على العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل على توفير إعادة توزيع عادلة ومنصفة للثروة، من خلال إنفاذ الالتزامات الاجتماعية، والتدابير المالية، والمسؤولية القانونية. وتتمثل وظيفتها الأساسية كممارسة للعدالة الاجتماعية، من خلال النمو العادل لجميع الأعضاء، في تخفيف المعاناة والحفاظ على الانسجام والاستقرار في المجتمع...وتسلط الزكاة الضوء بوضوح على حقيقة أن الدين الإسلامي يعارض عدم المساواة والظلم والتمييز والاستغلال والحرمان والمعاناة، على الرغم من أن وجودها في حد ذاته يشير أيضًا إلى أن الإسلام يعترف، في الوقت نفسه، بأن الفقر في حد ذاته هو سمة اجتماعية مشتركة بين جميع المجتمعات.[35]

فالزكاة ليست تطبيعا مع الفقر من خلال إعالة الفقراء، ولكنها آلية «ايضا لمعالجة الفقر، والارتفاع بالفقير إلى مستوى المعيشة الذي يمارسه الأغنياء، تحقيقا للتوازن الاجتماعي»[36]؛ إذ يعطى الفقير من الزكاة ما ينقله من الفقر إلى أدنى مراتب الغنى، حيث لا يعود محتاجا للزكاة مرة أخرى[37]، بل أكثر من ذلك تسعى الزكاة إلى بناء القدرات أو زيادة القدرة الإنتاجية للفقراء؛ إذ إنها «لا تهدف إلى خلق فرد يعتمد على المعونات بل تسعى إلى الارتقاء بالفقير المسلم جاعلة منه فرد فاعلا ونشطا في المجتمع»[38]؛ وذلك من خلال «الدور الذي يمكنها أن تضطلع به في توفيرها لفرص العمل والتشغيل عن طريق التدريب والتأهيل ماديا وعمليا، وهو ما تهدف إلى إنجازه التنمية البشرية»؛ ذلك أنه لا يقتصر عمل مؤسسة الزكاة «على جعل إعادة توزيع الدخل الفائض ممكنا فحسب، بل هي تفسح المجال أمام كثير مما يتلقون الزكاة لأن يصبحوا متمتعين باكتفاء اقتصادي ذاتي، وسينضم هؤلاء أنفسهم ايضا الى مستوى أولئك الذين يدفعون الزكاة»[39].

إن الزكاة ليست فقط استجابة تعبدية إيمانية لأمر إلهي، أو التزامًا أخلاقيًا تجاه المجتمع، بل هي حق مشروع للمجتمع. إنها مسؤولية اجتماعية والتزام بتنمية المجتمع. ورغم أن الزكاة تقوم على صرف مالي سنوي، إلا أن الضرائب كمستحقات مالية أيضا لا تقوم بديلا عن دفع الزكاة؛ لأن الضريبة هي ما يدفع

35 David Tittensor and Matthew Clarke,» The Invisible Aid Sector«, in: Matthew Clarke and David Tittensor, (eds), *Islam and Development: Exploring the Invisible Aid Economy*, (Farnham: Ashgate Publishing limited, 2014), p 15

36 محمد باقر الصدر، ص 712

37 عبد السلام العبادي، **الإسلام والتنمية الشاملة**، سلسلة الدروس الحسنية الرمضانية، 18-11-2003، ص 8

38 أسامة عبد المجيد العاني، ص. 60

39 محمد رقيب الزمان، «العدل الاقتصادي في الإسلام: المثاليات والواقع»، في: نعمت حافظ البرزنجي وآخرين، (محررين)، **الكيان الإسلامي والنضال من العدالة**، ترجمة أنس الرفاعي، (دمشق: دار الفكر، 1999)، ص 93

مقابل الاستفادة من خدمات معينة. أما الزكاة، فهي ضريبة على الفوائض المالية أي على الثروة، فهي ليست مجرد إنفاق على الآخرين من المستحقين لها، وإنما تقاسم للموارد لدخولهم في إطار نظام أمان قائم على الاستهداف المباشر، وعلى على أساس سياسة القرب. «فبما أن الزكاة تُفرض على ثروات جميع أفراد المجتمع باستثناء الفقراء، فإن القاعدة الضريبية واسعة إلى حد ما، مما يمنح جميع السكان شعوراً بالمشاركة في الارتقاء الاجتماعي. إن إدراك أن الزكاة يتم جمعها وإنفاقها على المستوى المحلي إلى حد كبير يعني ضمناً قيمة مفهوم التنمية التي تركز على الناس حيث تفيد الموارد المحلية السكان المحليين. ومن ثم، فإن نموذج التنمية الإسلامي يدعم التنمية المحلية اللامركزية والصغيرة الحجم. تعتبر الزكاة أحد مجالات السياسة العامة المهمة التي ينبغي إضفاء الطابع الرسمي عليها وإنفاذها لتوفير الأمن للجميع»[40]، ثم إن إنفاقها في أماكن وجوبها وعدم نقلها منها طالما هناك مستحق لها يؤدي -ضمن ما يؤدي- إلى تتبع الفقر حيثما وجد، ومن ثم الإسهام في تحقيق التنمية الإقليمية التي هي عنصر من عناصر التنمية العادلة[41] ص I135-

ويشار إلى أن الزكاة ليست ضريبة بشكل صارم، ولذلك، فإن جمعها هي مهمة منوطة بالفرد الدافع لها، ومع هذا هناك دول تجمع الزكاة مثل ماليزيا وباكستان؛ وذلك لأنها أدركت أهمية العائدات التي تأتي من جبايتها في الوفاء بجانب مهم من متطلبات التنمية الاجتماعية، وهكذا «فمؤسسة الزكاة مورد من موارد التنمية ومحرك أساسي لها في البيئة الإسلامية، فهي من أهم النظم الاسلامية التي بإمكانها إحداث النقلة النوعية للمجتمعات الإسلامية. لذا ينبغي اعتمادها كجزء لا يتجزأ من النظام المالي للدولة»[42]، بل إن مأسسة العطاء الخيري المتأصل في التقاليد الإسلامية من خلال برمجة طويلة المدى لصرف الزكاة عبر توليد صناديق خيرية مستدامة يمولها ملزمون من بين ما ينيف عن مليار ونصف مسلم في العالم من شأنه أن يساعد في حلحلة مشكلة عدم تكافؤ الثروة ليس داخل الأقطار الإسلامية وإنما حتى فيما بينها. على أن تسخير الزكاة كأداة في عملية التنمية لا يتأتى إلا من خلال الابتكار المؤسسي (الاجتهاد) وإصلاح الحكم؛ ذلك أن «وجود الفقر المطلق والنسبي، إلى جانب التفاوت الكبير في الدخل، هو دليل ظاهري على انتهاك القواعد وفشل الحكم، وهو ما يتحمل أفراد المجتمع المسؤولية عنه، فردياً وجماعياً، بغض النظر عن مدى قوة ادعاءاتهم بالإسلام».[43]

من جهة ثانية، ترتبط طبيعة الوقف ارتباطًا وثيقًا بالتنمية. ومن الناحية التاريخية، شكل التخفيف من حدة الفقر أحد الأهداف الرئيسة للأوقاف. بالإضافة إلى ذلك، تم إدراج الرعاية الصحية والتعليم وتطوير البنية التحتية في قائمة المستفيدين الرئيسيين من فوائد الأوقاف.[44]

---

40 Odeh Rashed al-JayyOusi, p. 136

41 شوقي أحمد دنيا، **التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، (د. م: د.س)، ص 135

42 إبراهيم أبا محمد، **الإسلام والتنمية**، (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2008)، ص 216

43 Abbas Mirakhor and Hossein Askari, *Islam and The Path to Human and Economic Development*, (New York: Palgrave Macmillan, 2010), p 183

44 Mohammad Abdullah, »Waqf, Sustainable Development Goals (SDGs) and Maqasid al-Shariah«, **Journal of Social Economics**, Vol 45, Num 1, 2018, p 161

فالتنمية يمكن أن تقوم على الوقف بشكل إستراتيجي، حيث لا يسهم الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي على المدى القريب فحسب، وإنما يحقق استدامة التنمية على المستوى البعيد؛ وذلك على خلفية «تميز الوقف بالاستمرارية، مما يجعل فائدته تتسم بالثبات والدوام وتراعي الأجيال الحاضرة والقادمة على حد سواء، بخلاف الصدقات التي تستهلك منفعتها في حينها ولا تنتقل إلى الأجيال الأخرى»[45]. وفضلا عن ذلك، فالوقف باعتباره صدقة دائمة ومستمرة هو تكافل بين أجيال الأمة بعضها وبعض، وهو يكمل التكافل بين أقطار الأمة بعضها وبعض، فهو تكافل زماني، بجوار التكافل المكاني[46].

فالوقف باعتباره مؤسسة دائمة للأعمال الخيرية يساهم «مساهمة فعالة في سد حاجة المحتاجين من الفقراء والمساكين وغيرهم، فيمكن أن يساعد من خلاله طلاب العلم ويساعد من خلاله المتضررين ممن لا يجدون لهم مأوى ويساعد من خلاله المرضى، وقد يسهم الوقف في أعمال خيرية أخرى مثل بناء المستشفيات أو أن يكون الوقف نفسه على مستشفى من المستشفيات يمدها بكافة احتياجاتها مما يحتاج إليه الأطباء والمرضى وأشياء كثيرة يمكن أن تسهم بها الأوقاف»[47].

وهو يلعب دورا مهما في الوفاء بأغراض المصلحة العامة وتعزيزها، حيث يقبل الأفراد الذي يملكون ثروة على التخلي عن جزء منها مما يملكون للوقف، الذي تشرف الحكومة على إدارته، أو تتحمل ذلك عنها وكالة حكومية، سعيا وراء مصلحة الجهات التي يفترض أن تتلقاها، وتتمثل إحدى مزايا نظام الوقف بكونه صدقة دائمة لا تنقطع، حيث لا يضطر المتبرع أن يبحث شخصيا عن المتلقين المستحقين.[48]

وتقوم فكرة الوقف نفسها على تنمية قطاع ثالث متميز عن كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي، وتحميل هذا القطاع مسؤولية النهوض بمجموعة من الأنشطة هي -بطبيعتها- لا تحتمل الممارسة السلطوية للدولة، كما أنه يفيد إبعادها عن الدوافع الربحية للقطاع الخاص، هذا وذاك لأن طبيعة هذه الأنشطة تدخل في إطار البر والإحسان والرحمة والتعاون، لا في قصد الربح الفردي ولا ممارسة قوة القانون وسطوته.[49]

وإذا كان الوقف هو برهان على النزعة الخيرية المتأصلة في الإنسان، والتي هي بمثابة بذرة تنتظر الأجواء والظروف الملائمة لتنبت وتترعرع وتؤتي أكلها، وتشارك مشاركة فعالة في نشر التآخي والأمن والاستقرار التلقائي العفوي الذي هو أعظم أنواع الاستقرار[50]، فلن تتأتى العودة بالأوقاف الإسلامية إلى ما كانت عليه في عصور

---

45 جمال بن دعس ورضا شعبان، «دور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، **مجلة الإحياء**، عدد 16، 2013، ص 101

46 يوسف القرضاوي، **دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي**، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1995)، ص 307

47 حسني عبد السميع إبراهيم، ص 248

48 محمد رقيب الزمان، ص 94

49 غربي صباح، دور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية**، عدد 7، أكتوبر 2019، ص 137

50 عبد السلام الخرشي، **فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة أو الحل الإسلامي لمعضلة الفقر**، (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية الداوديات، 2008)، ص 411

الإسلام الزاهرة، إلا بعودة الروح إلى هذه السنة النبوية المباركة، وتظافر الجهود للتوعية بمكانة الوقف والتوكيد على أهميته وضرورته لتكافل المجتمع وتنميته، واستنهاض همم القادرين على العطاء في هذا المجال المبارك، وطرح صيغ جديدة للوقف تتناسب مع متطلبات العصر[51]، كما ينبغي التفكير في طرائق مبتكرة لتجاوز معضلة خمول جزء كبير من الأوقاف في العالم الإسلامي؛ وذلك نتيجة تراكم ممتلكاتها دون أن يتم توجيهها لخدمة أغراض التنمية الاجتماعية بشكل صحيح، فضلا عن ضرورة تحويل تركيز الأوقاف من الأهداف الدينية المحضة إلى إنقاذ الأرواح من الضياع؛ ذلك أن «ضخ أموال استثمارية ضخمة تعتمد على الأوقاف لبناء أماكن دينية مزخرفة لا يمكن أن يتوافق مع التسلسل الهرمي للمقاصد في منطقة، حيث نسبة كبيرة من السكان محرومة من التعليم الأساسي...فلعل إعطاء الأولوية للاستثمار في المجالات التي تؤثر بشكل مباشر على رفاهية الإنسان، سواء كانت روحية أو مادية، يكون أكثر قبولاً للتمويل القائم على الأوقاف من تلك التي تعود بفوائد غير مباشرة. على سبيل المثال، يعد تخصيص الأموال للتنمية الروحية والشمول المالي والرعاية الصحية الأساسية والتعليم الابتدائي أكثر تحقيقًا لأهداف الأوقاف مقارنة بالأهداف الأخرى الأقل...وفي مرحلة لاحقة، بعد الانتقال من مستوى الضروريات إلى مستوى الاحتياجات، يوصى بالاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري من خلال الأوقاف لتعزيز الإنتاجية الإجمالية للفقراء»[52]؛ ذلك أن الأوقاف تعتبر أداة مثالية لتوليد فرص كافية لكسب الدخل وضمان تدفق الموارد لدعم توفير البنية التحتية الاجتماعية من حيث الكمية والنوعية (التعليم والصرف الصحي والرعاية الصحية) وغيرها من السلع الاجتماعية. لقد كان دور الوقف عظيمًا في البلدان التي تعاني من مستويات عالية من الإقصاء المالي والاجتماعي، حيث يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في حماية الضعفاء من العديد من المخاطر مثل البطالة والجوع والمرض وغيرها من الكوارث.[53]

ثالثا: الاقتصاد الروحي والروح الإسلامية للعمل والإنتاج

تدعم الزكاة القدرة الاستهلاكية للمجتمعات الإسلامية من خلال تحسين دخل شريحة اجتماعية واسعة هي الطبقة الفقيرة؛ وذلك تماما مثلما أن بعض الدول الغنية تتبرع للدول الفقيرة ببعض أموالها لخلق قوة شرائية لمنتجاتها. «فحقيقة كون الزكاة تؤخذ من الأغنياء وتنفق على الفقراء تجعلنا ندرك أن الزكاة ستزيد من الاستهلاك الكلي للمجتمع؛ ذلك لأن الميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء الذين يستأثرون بالزكاة يتميز بالارتفاع، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الاستهلاك الكلي»[54]، حيث إن مستحقي الزكاة من الفقراء والمساكين، سوف ينفقونها في الغالب لقضاء أغراضهم الاستهلاكية، سواء كانت سلعا أو خدمات، فمن المعروف تزايد الميل

51 مجمع الوقف الإسلامي، **دور الوقف في التنمية**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007)، ص 31

52 Mohammad Abdullah, p 168

53 Nosratollah Nafar, »The Investment of Waqf Properties and Infrastructure Development«, in: Khalifa Mohamed Ali, M. Kabir Hassan and Abd elrahman Elzahi Saaid Ali, (eds), *Revitalization of Waqf for Socio-Economic Development*, Volume I, (Cham: Palgrave Macmillan, 2019), p 303

54 أسامة عبد المجيد العاني، ص 61

الحدي للاستهلاك وتناقص الميل الحدي للادخار لدى هذه الطبقات وهذا من شأنه أن يدعم تيار الاستهلاك[55]، ويؤدي بالتالي إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد؛ إذ إن «تحويل الأموال من الأغنياء إلى الفقراء يرفع من مستوى الاستهلاك الكلي، ومن تم يقلل من احتمال وقوع أزمات ركود اقتصادي»[56]، وفضلا عن ذلك تساهم الزكاة في علاج التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، نتيجة لفورية دفع الزكاة حال استحقاقها. ويعني ذلك، أن تحصيل أموال الزكاة وإنفاقها على مستحقيها ينتظم على مدار العام كله ولا يتركز في فترة محدودة من السنة المالية، كما هو بالنسبة إلى ضرائب الدخل[57]. ويمكن القول إن للزكاة أثرا واضحا في إعادة توزيع الدخل بالنسبة إلى من تصرف له، فهي تغطي كل أهداف التضامن والتكافل الاجتماعي فضلا عن أنها دخل مناسب للمحتاج يسمح له بمواصلة النشاط الاقتصادي[58]. فهذا الأخير يتولد «بحض مسؤول ومنضبط على الإنفاق بمكوناته الثلاثة: الاستهلاكي والاستثماري والصدقي- بشقيه: الاستهلاكي والاستثماري-، على أساس أن الإنفاق هو، في حقيقة الأمر، الناتج الكلي. فبدون إنتاج لا يوجد دخل أو ‹كسب›، وبدون كسب لا يوجد إنفاق، وبدون إنفاق لا يتصور وجود أسواق، وبالتالي لا يتولد إنتاج. ومن ثم، لا تقوم أصلا دورة النشاط الاقتصادي. الحض على الإنفاق بمكوناته وضوابطه، إذن، حض على الإنتاج والكسب»[59].

من جهة أخرى، تساهم الزكاة في تنشيط الاستثمار؛ ذلك أنها «أداة نمو من حيث ما ينتج عنها من دفع للأموال إلى الاستثمار وعدم تركها معطلة وإلا أكلتها الزكاة، وما يترتب عليها من دخول قوى عديدة إلى ميدان النشاط الاقتصادي كانت بعيدة عنه، ومن حيث ما تقدم من أمان للمقرضين والمستثمرين على حد سواء، ومن حيث مراعاتها الفائقة في أسعارها للجهد المبذول في الحصول على وعائها[60]. وتدفع الزكاة إلى توظيف الأموال بدل انسيابها إلى مجرى الادخار، على أن المفهوم الإسلامي لعدالة التوزيع القائم على الزكاة باعتبارها عملية تصحيحية تتضمن عملية إعادة توزيع الدخل «قد يؤدي بشكل مباشر إلى انخفاض الادخار في المراحل الأولى للتنمية، ولكن يؤدي بعد ذلك في المدى الطويل من الزمن إلى نمو الناتج القومي بشكل أكثر استقرارا وباستمرار الانتعاش الاقتصادي دون تقلبات مما يعني نمو معدلات الادخار والاستثمار بشكل مستقر ومستمر وتحقيق أهداف التنمية[61].

---

55 أحمد البقري، «الزكاة ودورها في التنمية»، في: فاروق عبد الحليم، (محرر)، **بحوث الإسلام والتنمية**، (عمان: جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، 1992)، ص 172

56 المرسي السيد حجازي، «الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية»، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي**، م17، ع2، 2004، ص 17

57 نفس المرجع.

58 عوف محمود الكفراوي، «الزكاة ودورها في التنمية»، في: **بحوث مؤتمر الإسلام والتنمية**، مرجع سابق، ص 186

59 عبد الحميد الغزالي، ص 81

60 شوقي أحمد دنيا، **التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، مرجع سابق، ص 134

61 عبد الرحمان يسري أحمد، **التنمية الإقتصادية والأجتماعية في الإسلام**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، د.س)، ص 63

وعلى أي، فالزكاة هي مصادرة خارجية للمال الذي يكنز ويجمد عن العمل، وبالقضاء على الاكتناز هذا، تدفع جميع الأموال إلى حقول النشاط الاقتصادي وتمارس دورا إيجابيا في الحياة الاقتصادية، وبذلك يكسب الإنتاج كثيرا من تلك الأموال التي كانت تؤثر بطبيعتها، لولا ضريبة المال المكتنز، أن تختفي في جيوب أصحابها بدلا عن المساهمة في المشاريع الزراعية وما إليها من المشاريع الصناعية[62]. إنها نوع من توجيه رأس المال بدل تكديس الثروة؛ أي «تحريك المال وتنشيطه، بتوجيه أموال الأمة البسيطة، وذلك بتحويل معناها الاجتماعي من أموال كاسدة إلى رأسمال متحرك ينشط الفكر والعمل والحياة في البلاد»[63]، فهذا تأثير من شأنه أن يدفع الناس إلى ضرورة استثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة؛ أي حتى لا تأتي عليها التكاليف التي تتحملها، وحتى يستطيع الممول أن يدفع الزكاة من ربح الاستثمار بدلا من أن يدفعها من رأس المال نفسه[64].

وكنتيجة لدعم الاستثمار، تشجع الزكاة على العمل، فكما تمت الإشارة إليه أعلاه، فإن «حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك (الفقراء)، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال، الأمر الذي يترتب عليه الزيادة في طلب سلع الاستهلاك فتروج الصناعات الاستهلاكية ويؤدي ذلك إلى رواج السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية وبذلك يزيد الإنتاج ويزيد تبعا لذلك فرص العمل الجديدة»[65]، وفي نفس الإطار عند تولي الحكومة أخذ زكاة الحيوان، فإنها تنشئ دارا للتنمية الحيوانية، ولزكاة الزروع والثمار، فتنشئ مزرعة الزكاة، مما يتيح لهذا الجهاز الضخم فرصا لتشغيل الأيدي العاملة، والخبرات المختلفة من خريجي كليات الزراعة والطب البيطري.[66]

وتساهم الزكاة في التنمية السوسيو اقتصادية، حيث تعد أداة فعالة للاقتصاد التضامني؛ وذلك عبر ما تتيحه من إمكانيات تمويلية أمام فئات واسعة من محدودي الدخل لزيادة، ليس فقط قوة العمل لديهم، وإنما قدرتهم على المشاركة في العملية الإنتاجية من خلال «مشروعات إنمائية ‹صغيرة› ليست مشروعات تتكلف ‹الملايين› ولكن ملايين المشروعات، وفقا لاحتياجات أفراد المجتمع، وتلبية لتطلعاتهم المشروعة والمنضبطة وعلى أساس تكنولوجيا تتفق مع المرحلة التي يمر بها الاقتصاد، والظروف التي يعيشها المجتمع وتتمشى مع خصائص الموارد الإنتاجية المتاحة»[67]. ويمكن للزكاة أن تمثل بالنسبة لصغار المنتجين نظام تأمين ضد الصعوبات والمخاطر التي قد تواجههم، فأموالها قد «تأخذ بيد المنكوبين وتنشلهم من هوة النكبة ليعودوا إلى قافلة الحياة الاقتصادية مرة أخرى بمزاولة كل منهم عمله الأصلي تجاريا كان أو زراعيا أو صناعيا، مما يؤدي إلى

62 محمد باقر الصدر، ص 658

63 مالك بن نبي، **مشكلات الحضارة: شروط النهضة**، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، (القاهرة وبيروت: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، 2012)، ص 155

64 أحمد البقري، ص 172

65 عوف محمود الكفراوي، ص 191

66 أحمد البقري، ص 165

67 عبد الحميد الغزالي، ص 75

ضعف تأثير الكوارث على الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن»[68]، ومن جملة ذلك أن «المقترض للقيام بتجارة أو صناعة أو فلاحة يطمئن إلى أنه إذا عجز عن سداد دينه فإن المجتمع ممثلا في الدولة سوف يؤدي عنه دينه لذلك يتجنب الإفلاس وما يؤدي إليه، من حرمانه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، من ناحية أخرى المقرض لا يحجم عن الإقراض مادام مطمئنا إلى سداد دينه ولذلك تعمل الزكاة على تيسير الائتمان وتشجيعه الأمر الذي له أكبر الأثر على تمويل التنمية الاقتصادية»[69].

وإلى جانب الدور الاقتصادي للزكاة، يعد الوقف بإمكانيات يمكن أن تجعل منه محركا للاقتصاد، فباعتباره جزءا من النظام المالي المقصور على البلدان الإسلامية، فإن وجود منظمة وقفية «لا يعني بالضرورة أن تكون صغيرة. وعدد كبير منها عبارة عن منظمات واسعة النطاق لها عمليات عبر الحدود، وتسيطر على أصول كبيرة، وتوظف عددًا كبيرًا من الأشخاص. المستشفيات الكبرى والجامعات والمتاحف والعديد من المنظمات غير الحكومية هي أوقاف. وخلافًا للاعتقاد الشائع، فإن منظمات الوقف لديها أوجه تشابه كثيرة مع شركات القطاع الخاص»[70]، بل إن وجهها التجاري هذا هو ما يفسر المستوى المتزايد «من الاهتمام والتفاعل بين الوقف والقطاع الخاص. حيث ينجذب القطاع الخاص إلى الفرص الاستثمارية التي توفرها أنشطة أعمال الوقف. ويمثل الوقف سوقًا متخصصة ذات عوائد جيدة...إن فعل الخير مفيد للأعمال، كما أن تحويل المشروع الاجتماعي إلى مشروع للتدفق النقدي له جاذبية خاصة...وشراكات الوقف مع القطاع الخاص هي ترتيبات مربحة للجانبين تربط بين عالم التمويل الخاص ومسؤولية الوقف الاجتماعية بما يعود بالنفع على كليهما. ومن وجهة نظر الوقف، تعد الشراكة مع القطاع الخاص وسيلة لتنمية أملاك الوقف من خلال التمويل الذاتي للمشاريع. ويمكن للقطاع الخاص أن يساعد الوقف في التعامل مع تعقيدات عالم الأعمال»[71] المتعلقة بتمويل المشروع وتحمل المخاطر وتشغيل المشروع.

هكذا إذن، توفر العقيدة الإسلامية للتنمية مقومات البيئة الصالحة لنموها وازدهارها، حيث «ترسم للإنسان دوره في الحياة ومسؤولية تجاهها ثم تأمره أمرا صريحا بأن ينهض بكل ما يحقق له الرخاء الاقتصادي النافع، جاعلة من ذلك فريضة دينية وليست فقط لمصلحة الإنسان الدنيوية»[72]، كما أن الفرد المسلم يعيش وسط مجموعة من القيم والتقاليد تخلق فيه الطموح والتعاون والانفتاح الفكري وتقبل الجديد الصالح وحب العمل أيا كان نوعه والحرص على الوقت والتركيز على الإرادة الإنسانية كمفتاح للتحرك والتغيير[73].

---

68 عوف محمود الكفراوي، ص 192

69 نفس المرجع، ص-ص 184-185

70 Magda Ismail Abdel Mohsin and others, *Financing the Development of Old Waqf Properties Classical Principles and Innovative Practices around the World*, (New York: Palgrave Macmillan, 2016), p 27

71 Ibid, p 29

72 شوقي أحمد دنيا، **الإسلام والتنمية الإقتصادية**، (د.م: دار الفكر العربي، 1979)، ص 111

73 نفس المرجع، ص 122

إن أول ما يتبادر إلى أذهان العقلية المسلمة بالعمل الصالح العمل التعبدي والخيري كالصلاة والإنفاق وعمارة بيوت الله وإطعام الطعام، وكل هذا يدخل في باب العمل الصالح. ولكن العمل الصالح في حقيقته هو كل عمل ينهض بالأمة[74]، وفي ذلك رد على من تصور أن الإسلام ضد العمل، وضد الشغل، وضد الكدح في الدنيا، وأنه دين العبادة وحدها، ودين التجرد من الاشتغال والكد في الحياة[75]، بل وينسجم ذلك مع الطبيعة العملية للإسلام، والتي يعتبر العمل فيها عنصرًا مركزيًا، حيث إن قيمة العمل في الإسلام هي ما يجسد الدافع القوى للإنجاز وتحمل مسؤولية عملية التنمية الاقتصادية بكفاءة تامة؛ ذلك أن «توجيه العمل هو تأليف كل الجهود الجماعية لتغيير وضع الإنسان، وخلق بيئته الجديدة، ومن هذه البيئة يشتق العمل معناه الآخر: كسب العيش لكل فرد»[76]. وفي هذا الإطار، ينظر الإسلام إلى مجتمع يكون فيه الفرد منتجا ومستقلا. إنه يدرك حاجة كل فرد إلى تفعيل قدراته المحتملة. وهكذا ترى مجتمعاً يكون فيه أكبر عدد ممكن من الناس مستقلين في كسبهم ومعيشتهم.[77]

فعلى المسلم أن يعمل دائما بنشاط متجدد بغض النظر عما حصل عليه من رزق أو ما يتوقع الحصول عليه وكذلك عليه أن يتقن عمله بغض النظر عن معاملة الآخرين له إزاء إكمال عمله أو إتقانه...فلا ينبغي أن يكون سلوك الإنسان انعكاسي، حيث يزيد أو يقلل من كمية عمله أو من إتقانه لهذا العمل تبعا لكمية النقود التي تعرض عليه أو يتوقع الحصول عليها[78]، وهو ما ترجمه رضوان السيد بالاحتساب كمقابل لمفهوم ‹الزهد الدنيوي› الذي طرحه ماكس فيبر في سياق أطروحته عن تقديم تأثير الإيديولوجيا البروتستانتية الكالفينية «للشروط الاجتماعية والاقتصادية أفقا وسياقا ذا بعد أخلاقي تسويغي، ورؤية أو فلسفة (تقوية) للعمل الإنساني»، حيث «إن الاحتساب يشكل في العالم الديني والإيديولوجي للإسلام الفلسفة الكبرى لوجود الفرد والجماعة والمعنى الكبير للعمل أو الكسب الإنساني. إن هذا المفهوم يستحق نظرة فاحصة إذ ربما كانت له علاقة فعلية بمآل النظرة الإسلامية للمال والتملك والعمل الإنساني بشكل عام»[79].

ويقترن العمل بالأمانة التي تعد «ضرورية ضرورة القوة تماما بتمام. فبدونها تقل الكفاية الإنتاجية وبها وحدها لا تصل الكفاية إلى غاياتها، فقد تتوافر للفرد كل مقومات القوة ومع ذلك لا يعمل بأعلى قدر ممكن من الكفاية، ويفسر ذلك بعدم توافر الأمانة»[80]. فبالأمانة في العمل «يبدأ التيار التعميري يسري في الجسد المتخلف، ويظهر أثر التسرب الإنمائي في كافة قطاعات الاقتصاد والمجتمع. وينعكس ذلك على الأداء فيزداد

74 جاسم محمد سلطان، **إستراتيجية الإدراك للحراك: من الصحوة إلى اليقظة**، (المنصورة: مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، 2005)، ص 161

75 نفس المرجع، ص 87

76 مالك بن نبي، ص 148

77 Odeh Rashed al-JayyOusi

78 عبد الرحمان يسري أحمد، ص 31

79 رضوان السيد، **سياسات الإسلام المعاصر: مراجعات ومتابعات**، (بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2015)، ص 281

80 شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، ص-ص 150-151

كفاءة، و›يشع‹ على الإنتاجية فتزداد ارتفاعا، خلال الزمن. وعليه تحدث التنمية من الأساس، أو من القاعدة، أي الإنسان، لتعم به ومن أجله جميع جوانب الحياة»[81].

ولأن التنمية ينبغي أن تأخذ الناس في الاعتبار، فإن من شأن العدل أن يتيح للسكان تأمين مواردهم وتسخيرها إلى سلع؛ ذلك أن «إقامة العدل في الأمة جديرة بتشجيع رأس المال للظهور والتداول، حيث يأمن الناس على أموالهم من العدوان، وعلى حياتهم من الأذى. وإقامة العدل في الكيل والميزان، وتربية الأمة على رعاية الصدق، والعدل في وصف السلعة وحين تقدم للمشترين، له أثره الكبير على تقدم التنمية ونجاحها، حيث تنتفي صور الاستغلال والخداع، وترسى قواعد الجودة والإتقان، وتبتعد أساليب الظلم والعدوان. ولهذا كان أمر العناية بالمواصفات للسلع ودقتها ممثلا خلق الأمة وتفوقها الذي ينعكس في كل تقدم لصناعة الإنتاج.[82]

وإذا كان من الأفضل أن تكون ملكية الموارد الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية منتشرة على نطاق واسع، فإن روح الإسلام التجديدية لا تنفك تشجع في هذا على الابتكار، «فلا يكفي شراء المصانع وتوظيف الخبراء، بل يجب الأخذ بالعقلية العلمية وتوطينها، لأن التكنولوجيا لا يمكن لها النمو في مناخ مناقض للمناخ الذي ولدت فيه. ففشل برامج التنمية في العالم الإسلامي ناتج عن أن المشرفين على هذه البرامج، سواء كانوا تحديثيين أم غير تحديثيين، استوردوا المنتجات وحاولوا التكيف معها، ولكنهم رفضوا في الوقت نفسه العقلية التي أنتجتها»[83].

81 عبد الحميد الغزالي، ص 76

82 إبراهيم زيد الكيلاني، «الأسس العقائدية والأخلاقية للتنمية في الإسلام»، في: **بحوث مؤتمر الإسلام والتنمية**، مرجع سابق، ص 147

83 فريدون هويدا، **الإسلام معطلا: العالم الإسلامي ومعضلة الفوات التاريخي**، ترجمة حسين قبيسي، (دمشق: دار بيترا للنشر والتوزيع، 2008)، ص 223

خاتمة:

اكتشفت الدراسة آفاق استخدام الإسلام كمبدأ ديناميكي لمزيد من التطوير انطلاقًا من تقاليد الماضي، والإمكانات الهائلة التي تتمتع بها بعض عناصر التراث الديني الإسلامي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

في ضوء ذلك، نخلص إلى التأكيد أن العودة إلى قيم ومؤسسات الإسلام حول التمكين يمكن أن تساعدنا على تغيير ممارساتنا التنموية؛ إذ يمكن استخدامها كحافز لتعزيز التطور الاجتماعي والاقتصادي وحافز للعمل الجاد من أجل التنمية نحو مجتمع أفضل.

فالعالم الإسلامي يحتاج لأن يعيش وفقا للتقاليد الدينية التي تنشد جوهر الإسلام كمبادئ توجه وتنشط سعي المسلمين للتنمية. وفي المقابل، يتعين على كل تنمية اجتماعية واقتصادية أن لا تدير ظهرها لأمور الدين، بل يجب عليها أن ترجع إلى الإسلام بشكل إيجابي، وأن تشجع كل تطوير يمكن أن يتوافق مع روح الإسلام.

إن الانفصال الرسمي عن الإسلام في السياسات التنموية لم يعد مستساغا في ظل التحديات الراهنة، ففي الوقت الذي يتم فيه تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة وإبعاد تقاليد الإسلام أكثر فأكثر إلى الهامش في مسلسل تحديث المجتمعات الإسلامية، تدعو الضرورة أكثر من أي وقت مضى إلى توجيه سننه وتقاليده نحو المصلحة الوطنية للتنمية للبلدان الإسلامية.

بكلمة أخيرة، تدعو الحاجة إلى إعادة النظر في قوالب التنمية الغربية وتطوير نموذج تنموي جديد مستوحى من تقاليد الإسلام، حيث يمكن أن تشكل هذه الأخيرة معايير جديدة لتقدم الدول الإسلامية.

لائحة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم أبا محمد، الإسلام والتنمية، (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2008).
- إبراهيم أحمد عمر، فلسفة التنمية: رؤية إسلامية، (هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992)، ص 36
- أحمد البقري، الزكاة ودورها في التنمية، في: بحوث مؤتمر الإسلام والتنمية، (عمان: جمعية الدراسات والأبحاث الإسلامية، 1992).
- أسامة عبد المجيد العاني، المنظور الإسلامي للتنمية البشرية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012).
- أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005).
- بيبا نوريس ورونالد إنغلهارت، مقدس وعلماني: الدين والسياسات في العالم، ترجمة وجيه قانصو وأحمد مغربي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).
- جاسم محمد سلطان، إستراتيجية الإدراك للحراك: من الصحوة إلى اليقظة، (المنصورة: مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، 2005).
- حسني عبد السميع ابراهيم، المعالجة الفعلية لمشكلة الفقر في ظل الشريعة الاسلامية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 2009).
- رشيد جرموني، جدل الدين والتنمية في الأديان العالمية، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 10-09-2015، شوهد في: 15-02-202، https: //bit.ly/3UNarKv
- رضوان السيد، سياسات الإسلام المعاصر: مراجعات ومتابعات، (بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2015).
- شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، (د. م: دار الفكر العربي، 1979).
- شوقي أحمد دنيا، التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، (د.م: د.س).
- صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993).
- عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1989).
- عبد السلام الخرشي، فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة أو الحل الإسلامي لمعضلة الفقر، (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية الداوديات، 2008).
- عبد السلام العبادي، الإسلام والتنمية الشاملة، سلسلة الدروس الحسنية الرمضانية، 18-11-2003.
- غربي صباح، دور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية، عدد 7، أكتوبر 2019
- فاروق عبد الحليم، (محرر)، بحوث الإسلام والتنمية، (عمان: جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، 1992).
- فريدون هويدا، الإسلام معطلا: العالم الإسلامي ومعضلة الفوات التاريخي، ترجمة حسين قبيسي، (دمشق: دار بيترا للنشر والتوزيع، 2008)
- مجمع الوقف الإسلامي، دور الوقف في التنمية، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007).
- محمد البهي، الإسلام في حل مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1981).
- محمد باقر الصدر، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1981).

- المرسي السيد حجازي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م17، ع2، 2004.
- نعمت حافظ البرزنجي وآخرين، (محررين)، الكيان الإسلامي والنضال من العدالة، ترجمة أنس الرفاعي، (دمشق: دار الفكر، 1999).

ثانيا- المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abbas Mirakhor and Hossein Askari, Islam and The Path to Human and Economic Development, (New York: Palgrave Macmillan, 2010).
- Berma Klein Goldewijk, (ed), "Religion, International Relations and Development Cooperation, (Wageningen: Wageningen Academic Publishers, 2007).
- E. M. Primakov, Islam and Processes of Social Development of Foreign Countries in the East, Soviet Review, Vol 22, Num3, 1981.
- Gilles Carbonnier et al, (eds), International Development Policy: Religion and Development, (New York: Palgrave Macmillan, 2013).
- Gilles Carbonnier, (ed), International Development Policy: Religion and Development, (Hampshire and New York, Palgrave Macmillan, 2013).
- Jeffrey Haynes, Religion and Development: Conflict or Cooperation? (Hampshire and New York: Palgrave McMillan, 2007).
- Khalifa Mohamed Ali, M. Kabir Hassan and Abd elrahman Elzahi Saaid Ali, (eds), Revitalization of Waqf for Socio-Economic Development, Volume I, (Cham: Palgrave Macmillan, 2019).
- Magda Ismail Abdel Mohsin and others, Financing the Development of Old Waqf Properties Classical Principles and Innovative Practices around the World, (New York: Palgrave Macmillan, 2016).
- Matthew Clarke and David Tittensor, (eds), Islam and Development: Exploring the Invisible Aid Economy, (Farnham: Ashgate Publishing limited, 2014).
- Matthew Clarke, Development and Religion: Theology and Practice, (Cheltenham and Massachusetts: Edward Elgar Publishing Limited, 2011).
- Mohammad Abdullah, "Waqf, Sustainable Development Goals (SDGs) and Maqasid al-Shariah", Journal of Social Economics, Vol 45, Num 1, 2018.
- Odeh Rashed al-JayyOusi, Islam and Sustainable Development: New Worldviews, (Farnham: Gower Publishing Limited, 2012).
- Philip Quarles van Ufford and Matthew Schoffeleers, Religion & Development: Towards an Integrated Approach, (Amsterdam: Free University Press, 1988).
- Robin Bush, R. Michael Feener, (eds), Religion and the Politics of Development, (Hampshire and New York: Palgrave McMillan, 2015).
- Rumy Hasan, Religion and Development in the Global South, (Cham: Palgrave Macmillan, 2017).
- Thia Cooper, A Theology of International Development, (New York: Routledge, 2020).
- W Arthur Lewis, The Theory of Economic Growth, (London and New York: Routledge, 2003).

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com